

واشنطن تستأنف بيع امتيازات النفط والغاز على الأراضي الفيدرالية



أعلنت الحكومة الأمريكية التي تواجه ضغوطاً لخفض أسعار الغاز، أنها ستستأنف بيع امتيازات استغلال المحروقات على الأراضي الفيدرالية مع فرض شروط جديدة بما في ذلك زيادة في الرسوم للمرة الأولى منذ أكثر من 100 عام.

وبعيد توليه السلطة في كانون الثاني / يناير 2021، قرر الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي وضع مكافحة تغير المناخ بين أولوياته، تعليق منح امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في الأراضي والمياه التابعة للحكومة في انتظار مراجعة هذه المسألة.

وقالت وزارة الداخلية الأمريكية، في بيان الجمعة، إنها ستطرح في مزاد اعتباراً من الأسبوع المقبل نحو 173 قطعة أرض مساحتها في المجموع 144 ألف فدان في تسع ولايات بعد تعديلات عدة. والمساحة المعروضة أقل بنسبة 80% من تلك التي طرحت في البداية. كما أن الوزارة ستزيد الرسوم المطلوبة التي لم تتغير منذ قرن على الأقل، من 12,5% إلى 18,75% من الأرباح. وسيتعين على الشركات المهمة أيضاً احترام الشروط الجديدة، مثل التشاور مع القبائل الأمريكية الأصلية أو الامتثال لـ«أفضل الأساليب العلمية المتاحة» لتحليل انبعاثات غازات الدفيئة خصوصاً

ويأتي هذا الإجراء بينما يواجه الرئيس الأمريكي تضخماً قياسيماً خصوصاً في أسعار الوقود ما يؤثر في شعبيته. واتخذ مبادرات عدة قبل أسابيع تهدف إلى خفض أسعار النفط الخام من بينها استخدام كميات من الاحتياطيّات النفطية للبلاد في نهاية آذار/ مارس

ولا يُتوقع أن يكون لاستئناف مبيعات الإيجار لاستغلال النفط والغاز على الأراضي الفيدرالية تأثير فوري إذ إن العملية تستغرق عادة سنوات

وقرار التعليق الذي أصدره بايدن في حزيران / يونيو 2021، رفضه القضاء معتبراً أنه على الإدارة الحصول على موافقة الكونجرس. وأطلقت الحكومة بعد أسابيع مزاداً لامتيازات في البحر في خليج المكسيك ألغاه القضاء في كانون الثاني / يناير. ووافقت وزارة الداخلية على آلاف التراخيص للنفط والغاز على الأراضي الفيدرالية في 2021

(أ ف ب)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.